

مقابلة

رضوان عقيل

انعدمت المحاسبة نتيجة التبعية وحلت شراكة المصالح
رزق: البيانات الوزارية بعد الطائف هجينة

درجت الحكومات منذ الاستقلال على تقديم بياناتها الوزارية قبل نيلها ثقة البرلمان. يعترف سياسيون مخضرمون ان هذا العرف كان يأخذ مساحة لا بأس بها من الجدية قبل الطائف، بعد الوقوف عند مطالب الكتل اكثر من اليوم. في مطلع التسعينات، سيطرت موازين القوى على عملية تشكيل الحكومات اكثر من الالتفات الى بياناتها

■ كيف تنظر الى ولادة حكومة الرئيس حسان دياب؟
□ لا اتدخل في الاشخاص، ولا اعرف رئيس الحكومة شخصيا. لا اقدر ان اتجنى على احد ولا اصدر احكاما مطلقة، بل اتمنى النجاح لكل شخص يتولى المسؤولية انطلاقا من تطبيقه المبادئ الاساسية والديموقراطية للتمثيل والحكم الصحيح الذي يجب ان يطبق في الممارسة على اساس وضع رؤية واضحة في العمل.

■ كيف كان يولد البيان الوزاري قبل الطائف؟
□ شاركت في حكومتين قبل الطائف برئاسة امين الحافظ وتقي الدين الصلح. حكومة الصلح خرقت سقف عدد الوزراء ووصلت الى 22 وزيرا انذاك من بينهم اربعة وزراء دولة. كنت في كلا الحكومتين عضوا في لجنة اعداد البيان الوزاري. تتألف هذه اللجنة من مجلس الوزراء برئاسة رئيس الحكومة، مع الاخذ في الاعتبار ان يكون لها صفة تمثيلية. كنا نتفق على مشروع بيان ونعرضه على الحكومة التي تعمل على اقراره.

■ كنتم تتعاطون مع البيان الوزاري بجديّة ام تكتفون بتحضيره فقط من باب الواجب؟
□ كان الجميع يتعاطون معه بجديّة، وفور انتهاء اللجنة منه يطرح على مجلس الوزراء مجتمعا.

■ اتم تحصل خلافات انذاك بين القوى الحزبية والكتل النيابية الممثلة في الحكومة؟
□ لم تحصل هذه المشاكل، انطلاقا من العمل على تمثين الحكومة ووحدة مكوناتها.

■ قبل الطائف، من كانت بصمته اقوى في البيان الوزاري رئيس الجمهورية ام رئيس الحكومة؟
□ لم يكن هناك تضاد او حصول مواجهات بين الاثنين حيث كانت تسيطر عليهما المرونة. في حكومة امين الحافظ التي لم تعمر، كان ثمة تفاهم ومشاركة بينه وبين الرئيس سليمان فرنجيه. حل الامر نفسه مع تقي الدين الصلح الرجل الذي يتمتع بالمرونة والاصالة والمعرفة والثقافة والوطنية. كان يتم التفتيش في الماضي عن الشخصيات الكفية والمعتبرين، ويتم الاتيان باسماء منسجمة. رئيسا الجمهورية والحكومة كانا يأتيان بوجوه تنسجم معهما، وان كان لرئيس الجمهورية الكلمة الاولى في التعيين

او تطبيق الحزام التربوي. سبق ان اطلقنا انذاك تجمع المدارس اضافة الى الحزام الصحي لانشاء مستشفيات في كل المناطق. كنت احضر الى اللجنة وانقل مطالب الوزارة التي اتولاها مثل الاعلام والتربية، وكانت الاخيرة تضم الشباب والرياضة والثقافة والتعليم العالي والمهني والتقني. لا بد من التذكير ان التوجه في العالم كان يعمل على خفض عدد الوزارات بدل زيادتها. لذا، يجب ان يكون البدء هنا على اسس بناء الدولة وليس شركة.

■ قبل الطائف كان النواب يمنحون الثقة للحكومة او عدما بموجب البيان؟
□ كانت تحصل مراعاة، فيما يشدد النواب في الوقت نفسه على التدقيق. لا بد من الاشارة الى ان الجدية كانت تحكم البيان الوزاري مع شعور كبير بالمسؤولية. لم نكن نطرح بيانا هجينا بل كان يأتي مدروسا ومتطابقا مع حاجات الواقع. كان النواب الكبار من امثال الرئيسين رشيد كرامي وصائب سلام وريمون اده وبيار الجميل وكمال جنبلاط وغيرهم يقومون بتنفيذ البيان الوزاري والوقوف عند بنود مضمونه. يبقى الاهم ان اللياقة في التخاطب كانت هي السائدة. انا كنت مبدئيا في حزب الكتائب، لكنني كنت اتواصل مع الجميع من كمال جنبلاط الى رشيد كرامي وصائب سلام، وبقية منفتحا على الجميع. كان هناك نوع من زمالة المعرفة والاخلاق وليس زمالة اللقب والوظيفة فقط. الخصم كان يحاسب منافسه وهما على تفاهم.

■ البيانات الوزارية قبل الطائف كانت تنتج بجديّة اكبر من اليوم؟
□ شاركت شخصا في اعداد بيانات وزارية قبل الطائف وبعده. لا بد من ان اشير الى انه في الحقب الماضية، كان ثمة شعور بالمسؤولية وجدية في التعاطي. كنت وزميلي الاستاذ لويس ابوشرف رحمه الله نلقي كلمة حزب الكتائب. كنا ندلي بدلونا في حكومات متتالية، سواء كنا ممثلين فيها او بقينا خارجها، وكنا نناقش البيان الوزاري عمليا وبكل اهتمام وتفصيل.



النائب والوزير السابق ادمون رزق.

■ اذا، البيان الوزاري لم يكن انشائيا؟
□ اتذكر في حكومة للرئيس سلام في عهد الرئيس فرنجيه، انني تكلمت 45 دقيقة في اثناء مناقشة بيانها وفندت فيها مضمون نقاطه كلمة كلمة. كان تلفزيون لبنان ينقل وقائع تلك الجلسة على الهواء مباشرة للمرة الاولى في العام 1970. كان البيان الوزاري مدروسا من مختلف النواحي ويناقش بطريقة موضوعية وعلمية.

■ كيف اصبحت البيانات الوزارية بعد الطائف؟
□ عينت وزيرا في اول حكومة للرئيس الياس هراوي بعد الطائف وترأسها الرئيس سليم الحص. في الحقيقة لم تشكل لجنة وزارية لاعداد بيانها الوزاري سنة 1990. اقتصر الامر على التكلم في ما بيننا، انتخب هراوي بعد استشهاد الرئيس رنيه معوض ولم تتألف حكومة في ايامه الاولى. تشكلت بسرعة بعد انتخابه وعينت جلسة الثقة في اليوم التالي. اعد الحص بيانا ركز فيه على تبني اتفاق الطائف وشكل برنامجنا. اذكر اني عدت من شتورة الى جزين، ثم استيقظت فجرا عند صدور مراسيم التعيين. لم تشكل لجنة في هذه الحكومة لتحضير بيان لها سوى ما اعلنه الحص. يفترض وفقا للعرف، تعيين لجنة عند تشكيل الحكومة لاعداد البيان الوزاري. بعد الطائف، تحولت البيانات الوزارية الى مواضيع انشائية،

هناك اولويات وبرامج
يجب ان تضعها الحكومات
وتعمل على تنفيذها

علمنا ان الثقة يجب ان تمنح الى اشخاص ايضا لأن البيان يبقى مجرد وعود. يجب ان تتوافر الثقة عند النواب لمنحهم الثقة للوزير الاتي لكي يحقق هذه الوعود.

■ انعدمت المحاسبة النيابية للوزراء بعد الطائف؟

□ نعم انعدمت هذه المحاسبة نتيجة الانسياق والتبعية، اضافة الى وجود نوع من التكسية اي توظيف الثقة للحصول على مطالب في المستقبل. اصبحت العملية اليوم تتم على شراكة مصالح وليست شراكة مسؤولية.

■ بعد الطائف تحول البيان الوزاري للحكومة الى فولكلور؟

□ لن اقول فولكلورا، بل صار هذا البيان شكليا من دون محتوى وهاجس، علما ان الثقة الحقيقية تبقى مقدسة؟

■ ما هي وظيفة النواب في حال لم يطبق الوزراء مضمون البيان الوزاري نتيجة وجود عدد من موازين القوى؟

□ على البرلمان ان يحاسب الحكومة هنا، ولا تتم المحاسبة على اساس البيان. قبل الطائف، كان هناك حد من الثقة واللياقة واحترام النفس افضل من اليوم، بحيث لم تكن العملية على هذا الشكل من الوقاحة الموجودة. هذا ما نلمسه اليوم في مخالفة الدستور والاعراف والمبادئ الاخلاقية الاساسية.

■ انت دستوري ورجل قانون مخضرم، هل المطلوب قانونا من الحكومة وضع بيان وزاري؟
□ جرت العادة ان تطلب الحكومة ثقة النواب بموجب البيان الوزاري الذي تقدمه، حتى اصبحت هذه العملية على شكل عرف، علما انه لا توجد عندنا اكثرية نيابية جامعة. انا مع الإبقاء على وجود البيان الوزاري، لكنني اشدد اولاً على تطوير العقلية اللبنانية لتواكب الممارسة الديمقراطية الحقيقية. نحن نمارس اليوم ديموقراطية ظاهرية وشكلية، فيما الديموقراطية الحقيقية تبدأ بانتاج قانون انتخاب تطبيقا لما قلناه في الطائف بغية تأمين التمثيل الصحيح لمختلف فئات الشعب. قبل البت في قانون الانتخاب، لا بد من اعادة النظر في التمثيل الاداري.

■ نقرأ في الصحف ونشاهد على الشاشات ان وزيرا سرق اموالا عامة وكأن العملية اشبه بحادث سير. في السابق، اتم تحصل عمليات اختلاس لمصلحة وزراء؟
□ في السابق لم تكن هناك وقاحة في السرقة الى درجة هذا الحجم من الضخامة والى هذا المستوى من الاساءة. كانت تحصل بعض الانتفاعات الانتخابية الطفيفة التي يقوم بها صاحبها بخجل، لكن اليوم اصبح حجم الاهدار كبيرا. لا يكفي ان يقوم الوزير بأخذ المال ووضعه في جيبه، بل يكفي انه انفق بطريقة غير منتجة وعشوائية. ثمة اولويات وبرامج يجب ان تضعها الحكومات وتعمل على تنفيذها.